

البنك والاوراق المالية

بنك فرنسا

اُبتدأ في الجزء السابق كلاماً موجزاً في حقيقة البنك وتاريخها ووصف بنك انكلترا بنوع خاص وقتئذٍ اعظم البنك كلها وتبعه بنك فرنسا . وقد انشئ بنك فرنسا سنة ١٨٠٠ فانه اجتمع حينئذٍ كثيرون من اصحاب البنوك الصغيرة وافترؤا على انشاء بنك وطني كبير رأس ماله ثلاثون مليون فرنك تقسم الى ثلاثين الف سهم . وفي اواخر تلك السنة امرت الحكومة الفرنسية ان يتوب هذا البنك متابها في قبض النقود التي تدفع الى خزنتها . وزيد رأس ماله سنة ١٨٠٣ فجعل ٤٥ مليون فرنك . ووقع في ضيقة شديدة سنة ١٨٠٥ اثناء الحرب بين فرنسا والمانيا وازدحم الناس عليه يطلبون بدل اوراقه المالية تقوداً فيبط سعرها قليلاً فطلب من مجلس التجارة ان يجبر الاهالي على قبول اوراقه بدل النقود وبلغ بوزارت ذلك وكان في باقاربا فكتب انه يجب على البنك ان يبدل كل ما يطلب منه ابداه من اوراقه بالنقود واذا تعذر عليه ذلك وجب ان يقفل . فانضربت احواله جداً حتى اضطر اصحابه ان يغيروا نظامه ويزيدوا رأس ماله لخمسة وعشرين مليون فرنك قسموا ثمانين الف سهم لكنهم لم يصدروا منها سوى ٦٧٩٠٠ سهم بقي رأس ماله ٦٧٩٠٠٠٠٠ فرنك حتى سنة ١٨٤٨ اي ٢٧١٦٠٠٠ جبه وبلغ ماله الاضياطي حينئذٍ نحو ١٣ مليون فرنك . وخص به من سنة ١٨٠٦ اصدار الاوراق المالية في البلاد فرنسا كلها

ومر على فرنسا سنوات شدة وضيق ودخلت جنود الاعداء عاصمتها فشاركها بنكها في الضراء واضطروا ان يحرق اوراقه المالية لئلا تقع في يد الاعداء لكنه بقي اثبت من الملك والجمهوريات وبما من تلك الشدائد ظاهراً كان اليد التي تدير الاموال ترق اليد التي تدير المالك أو كان في اوربا مملكة مالية لا تخضع لملكها وهي تقاسمهم السراء وقتلوا تقاسمهم الضراء ولم تنزل هذه المملكة فيها حتى الآن

وسنة ١٨٤٨ اشتدت وطأة الثورة الفرنسية فلم البنك لها تسليم الاجسام المرنة ودفعت اموالاً طائلة للحكومة ولمدينة باريس ومرسيليا فبلغ ما دفعه للحكومة في اواسط سنة ١٨٤٨ مئة وخمسين مليون فرنك ولمدينة باريس عشرة ملايين فرنك . ولمدينة مرسيليا ثلاثة ملايين فرنك لكن الحكومة اطلقت يده في اصدار الاوراق المالية الى حد ٣٥٠ مليون فرنك واجازت له في الثامن عشر من شهر مارس سنة ١٨٤٨ ان يدفع ما يطلب منه اوراقاً بدل

التقود وان يصدر اوراقاً قيمة الورقة منها مئتا فرنك ومئة فرنك وكان اقل قيمة للورقة ٥٠٠ فرنك وكان في ليون ومرسيليا وبوردو وروان ومدن أخرى كبيرة بنوك مستقلة عنه تصدر اوراقاً مالية مثله فصّمت اليه سنة ١٨٤٨ لكي ينحصر اصدار الاوراق المالية بيد فريد رأس ماله بانضمامها اليه أكثر من ٢٣ مليون فرنك فصارت اسهمه ٩١٢٥٠٠ سهماً كل منها بالف فرنك وبقي يدفع ورقاً بدل التقود الى سنة ١٨٥١

واضطر سنة ١٨٥٢ ان يقرض الحكومة مئة مليون فرنك بسبب حرب القرم فضايف رأس ماله وصارت اسهمه ١٨٢٥٠٠ سهم وباع السهم من الاسهم الجديدة لامسحاب الاسهم القديمة بالف ومئة فرنك فجمع منها ١٠٠٣٧٥٠٠٠ وكان مجموعاً من ان يزيد الربا او التطلع على ٦ في المئة فازيل هذا المنع حيثشر الأعمام يقرضه للحكومة فانه يُقيد بان لا يأخذ منها أكثر من ٣ في المئة سنوياً وبيع له حيثشر ان يصدر اوراقاً مالية قيمة الورقة منها خمسون فرنكاً ومدّ امتيازهُ الى سنة ١٨٩٧

ولما ثارت الحرب بين فرنسا والمانيا سنة ١٨٧٠ جعلت الحكومات الفرنسية المتتابعة تلبأ اليه وتستدين الاموال منه وتسمح له ان يزيد في اصدار الاوراق المالية وكان الرب الذي يتقاضاه قد صار $\frac{2}{3}$ في المئة سنة ١٨٦٧ فارتفع الى $\frac{7}{3}$ في المئة من ٩ اغسطس سنة ١٨٧٠ الى اواخر سنة ١٨٧٢ . وابتاحت الحكومة لمن يُطلب منه دين ان لا يدفعهُ في الاستحقاق فاجتمع فيهِ سندات قيمتها ٣٦٨ مليون فرنك لم يكن قادراً ان يستوفها من اصحابها لكنه لم يضر بذلك الاّ خسارة طفيفة . وكان المال الاحتياطي فيهِ في ٢٣ يونيو سنة ١٨٧٠ (اي قبل اعلان الحرب باثني عشر يوماً) ١٣١٨ مليوناً ونصف مليون ذهباً وفضة فلم تمت تلك السنة حتى صار ٥٠٥ ملايين لا غير . وكانت اوراقه المالية بالف واربع مئة مليون فرنك فاصدر فوقها قبل نهاية السنة التالية ما قيمته الف مليون فرنك . وبيع له في ١٥ يوليو سنة ١٨٧٢ ان تبلغ قيمة ما يصدرهُ من الاوراق المالية ٣٢٠٠ مليون فرنك اي نحو ١٢٨ مليون جنيه او ثلاثة اضعاف ما يصدرهُ بنك انكلترا . وكانت خزينة الحكومة مديونة له في اواخر سنة ١٨٧٠ نحو ١٧٥ مليون فرنك فبلغ دينها له في اواسط سنة ١٨٧٢ نحو ١٣٦٣ مليون فرنك وودته بان تدفع اليه كل سنة مئتي مليون فرنك ولكنها لم تستطع الوفاء بوعدها غير انه استوفى ديوناً اخرى فصار ماله الاحتياطي يزيد رويداً رويداً حتى بلغ ١٥٢٨ مليون فرنك سنة ١٨٧٥ وهو الآن أكثر من ثلاثة آلاف مليون فرنك كما ترى في ميزانيته عن اسبوع من ٢٠ الى ٢٢ أبريل (نيسان) سنة ١٨٩٩ على ما في جريدة الثان

قيمة الخزون فيرو من الذهب	١٨١٨٠٣٩٨٣٧	فرنكا
" " " " النضة	١٣٠٧٢٩٩٢٥٦	"
سندات	٧٥٦٠٥٠٤٣٤	"
سلفيات علي اسم	٠٤١٩٦٣٨٧٥٢	"
حايات جارية	٠٤٩٦٥٤١٤١٠	"
حساب جار مع الخزينة	٠١١٦٥٠٣٩٧٤	"
اوراقه المتعامل بها الآن	٣٧٨٠٩٦٨٦٠٠	"

وبلغت ارباحه في ذلك الاسرع ٣٩٩١٣٧ فرنكا ونفقاته ٦٣٢٨٣ فرنكا . وبلغت ارباحه في الاشهر الاربعه التي مرت من هذه السنه ٧٣٦٤٩٠٥ فرنكات بتاليها ٤١١٠٥٧٤ في الاربعه الاشهر الاولى من العام الماضي . وقد ارتفع ثمن السهم من اسم من ١٠٠٠ فرنك حتى بلغ ٤٠٧٥ فرنكا سنة ١٨٥٦ ثم هبط الى ٢٨٨٠ فرنكا سنة ١٨٥٧ وهو الآن نحو ٣٩٧ فرنكا بنوك اميركا

كانت البنوك مطلقه في الولايات المتحده الاميركية قبل الحرب الاهلية فكانت كل ولاية تبيع لكل احد ان يشيء بنكا ويصدر اوراقا مالية اذا تعهد بدفع قيمتها ذهباً وفضة حينما يطلب منه ذلك . فكانت قيم الاوراق المالية تعزوتهميط حسب احوال البنوك . وكثر الافلاس بسبب ذلك فانفس فيها ١٩٥ بنكا بين سنة ١٨١١ و ١٨٢٠ ومع ذلك بقيت البنوك تنشا والاوراق المالية تصدر وتزيد عاماً فعاماً زيادة فاحشه كما ترى في هذا الجدول

قيمة الاوراق المالية سنة	١٨٣٠	٠٦٦١٢٨٨٩٨	ريالاً
" " " "	١٨٣٤	٠٩٤٨٣٩٥٧٠	"
" " " "	١٨٣٥	١٠٣٦٩٣٤٩٥	"
" " " "	١٨٣٩	١٤٠٣١٠٦٣٨	"
" " " "	١٨٣٧	١٤٩١٨٥٨٩٠	"

فاضطرت البنوك الاميركية كلها الى توقيف الدفع سنة ١٨٣٧ من غير استثناء . ثم عاد بعضها الى الدفع تقوداً في العام التالي ولكن ثقة الناس بالبنوك كانت قد ضعفت فهبطت قيمة اوراقها الى ٨٣٧٣٤٠٠٠ ريال سنة ١٨٣٧ والى ٥٨٥٦٣٠٠٠ ريال سنة ١٨٤٢ فكان الاهالي خسروا اكثر من تسعين مليون ريال او نحو ١٨ مليون جنيه بما عدهم من اوراق البنوك وانفس بهذه الازمة ١٨٠ بنكا وفي حملتها بنك الولايات المتحدة نفسه . وتلج

عن ذلك شروولا توصف اذ كثر التزوير والاحتيال والاختلاس حتى فسدت اخلاق الناس وحاول كثيرون معالجة هذا الداء على اساليب شتى فلم يفلحوا واوقفت البنوك الاميركية كلها الدفع مرة اخرى سنة ١٨٥٧

ولما نشبت الحرب الاهلية سنة ١٨٦١ كانت قيمة الاوراق المالية المتداولة ٢٠٠ مليون ريال وقيمة النقود المتداولة ٢٧٥ مليون ريال . وقد اضطرت خزينة الحكومة ان تستدين من بنوك نيويورك وبنلادنيا وبوسطن وتاخذن لها باصدار اوراق مالية بدلا من هذا الدين بقيمة خمسين مليون ريال . ثم اذن مجلس الجمهورية للخزينة سنة ١٨٦٢ ان تصدر اوراقا مالية بقيمة ١٥٠ مليون ريال وجعلت رابحة كالنقود ثم ايجع للبنوك المختلفة ان تسميخ باوراق الحكومة عن السندات التي تودعها خزيتها او ان تصدر اوراقا تصادق عليها الحكومة اذا وضعت في خزيتها ما يقابلها من سندات الحكومة . وبافت قيمة الاوراق المالية التي اصدرتها الحكومة لذلك ٣٠٠ مليون ريال فصارت هذه البنوك كالبنوك الوطنية واسترجعت جانبا كبيرا من اوراقها لخصومية وتعاملت باوراق الحكومة

وقد كانت ميزانيات الخزينة والبنوك الاميركية سبعة ختام العام الماضي كما ترى في هذه الجداول

في الخزينة	في المعاملات	المجموع	
١٣٨ مليون ريال	٦٥٩ مليون ريال	٧٩٧ مليون ريال	نقود ذهبية
٤٠٤ "	٠٦٤ "	٤٦٨ "	" فضية
٠٠٧ "	٠٧٠ "	٠٧٧ "	فضة اخصائية
٠٠٢ "	٠٣٥ "	٠٣٧ "	اوراق قيمتها ذهب
٠٠٦ "	٣٩٣ "	٣٩٩ "	" " فضة
٠٠١ "	٠٩٦ "	٠٩٧ "	اوراق الخزينة المالية
٠٣٥ "	٢١٢ "	٣٤٧ "	اوراق الحكومة المالية
	٠٢٠ "	٠٢٠ "	شهادات نقود
٠٠٥ "	٢٣٨ "	٢٤٣ "	اوراق بنك مالية
٥٩٨ "	١٨٨٧ "	٢٤٨٥ "	والجمله

والبنوك الوطنية في الولايات المتحدة ٣٥٨٥ بنكاً وكانت فيه ما عندهم نقوداً وسندات وضمانات وما اشبه في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٩٨ أربعة آلاف مليون ريال اي نحو ثمانمائة مليون جنيه